مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية

من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية: تعزيز الحوار الإقليمي لدعم تنفيذ السياسات وقياس النتائج

من المرحلة الأولى من المبادرة ...

منذ إطلاقها عام 2005، ساعدت المبادرة كلا من الدول العربية و الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إنشاء وتعزيز شبكة إقليمية فريدة من صانعي السياسات والممارسين. قدمت المبادرة في مرحلتها الأولى (2005–2007) الدعم لعملية تعلّم مثمرة لكلا الجانبين وأظهرت الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المبادرة في تسهيل التعاون بين الدول العربية و ال دول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال إدارة الحكم، وذلك على النحو الآتي:

- عزز الحوار والتعاون بين صانعي السياسات الفهم المتبادل للسياسات الوطنية في إدارة الحكم فضلا عن مساهمته في إيجاد لغة مشتركة لتناول موضوعات إدارة الحكم. وتسعى المشاريع الإقليمية إلى تعزيز هذا التعاون عن طريق معالجة الاولويات ذات الاهتمام المشترك بين عدد من الدول العربية، و تأمين أقصى درجات الدعم المالي، والسماح بتنمية مجالات الخبرة بشكل مقارن .
- أدت عمليات المسح وتحليل أولويات الإصلاح الوطنية والإقليمية إلى توفير قدر كبير من المعلومات والمعرفة المشتركة. وعلى وجه الخصوص، قامت خطط العمل الوطنية برسم أجندات الإصلاح الوطنية وأوضحت كيف يمكن أن يُكمّل التعاون الدولي الإصلاحات المحلية.
- أظهرت النشاطات العديدة التي تمّ تنفيذها في الأعوام الثلاثة الماضية الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المبادرة في تعزيز القدرات والمهارات. وزودت فرق التنسيق الوطنية إداراتها بقدر كبير من المعرفة المقارنة بشأن إدارة الحكم. والآن، بدأت الآثار الرئيسة للمبادرة تظهر على أداء القطاع الحكومي والنظام القضائي.
- بفضل الدعم الفعّال من سكرتاريا المبادرة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت مجموعات العمل بتحديد الأولويات المحورية للشراكة في إطار المبادرة ووضعت أرشادات عملية لتنفيذ نشاطات ملموسة نتائج ملموسة.

... وصولا إلى المرحلة الثانية من المبادرة ...

لا تمثل المنجزات المذكورة أعلاه المحصّلة النهائية للمبادرة، بل ينبغي رؤيتها على أنها أساس مهم للعمل المستقبلي في أثناء المرحلة الثانية من المبادرة (2008–2010) وما بعدها. تستمد المرحلة الثانية قوتها الدافعة من الفهم المشترك للأطراف لضرورة أن تركز المبادرة على حوار السياسات الذي يعزز تنفيذ إصلاحات إدارة الحكم وقياس نتائجها. إن **تنفيذ الإصلاحات** في مجال إدارة الحكم عملية مستمرّة تشمل تفعيل الإصلاحات على المستويات الوطنية، وتسهيل الإفادة من نتائج حوار السياسات وبناء المعرفة والقدرات على المستوى الإقليمي. وتشمل هذه العملية أيضا الدعم النشط من قبل الشركاء لخدمة الإصلاحات المحلية وإيجاد آليات إقليمية لدعم الإصلاح (على سبيل المثال، مراكز الخبرة والشبكات المتخصصة). إن **قياس نتائج** يتيح ربط عملية الإصلاح بالمعايير الدولية. وبالتالي، ينبغي أن تكون البيانات التي يتم جمعها بشأن النظام القضائي والقطاع الحكومي بمثابة أساس لوضع مقاييس ومعايير إقليمية.

يتطلب نجاح تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة زيادة تعبئة الموارد البشرية والمالية. فمن جهة اولى، ان الشركاء العرب مدعوون الى وضع استراتيجيات شاملة لتعبئة الموارد البشرية داخل المؤسسات العامة الوطنية، ونشر النتائج على أكبر عدد ممكن من المستفيدين في الدول العربية. ومن جهة أخرى، ينبغي على الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية الاستمرار في التزامها القوي من أجل تسهيل مشاركة مسؤوليها في نشاطات المبادرة. إن سكرتاريا المبادرة المشتركة بين منظّمة التعاون والتنمية الإقتصادية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي مدعوة الى تطوير استراتيجية مشتركة لتأمين الدعم المالي. ومن الوسائل المهمة لتعزيز هذه العملية تحسين الاتصال بين المانحين النشطين في دعم المبادرة وزيادة وعيهم بمشروعات الإصلاح التي تنفذها الدول العربية المشاركة. ويمكن أن يضمن ذلك أيضا وجود تكامل بين المبادرة وبرامج التعاون القائمة في المنطقة العربية.

وما بعد المرحلة الثانية ...

بحلول عام 2010، ينبغي أن تكون عملية الإصلاح المستدامة التي تمّ دعمها في إطار المبادرة، قد أسهمت بشكل كبير في تقدم إدارة الحكم والتنمية البشرية في المنطقة العربية. وبالتحديد، يتوقّع ان يؤدّي التنفيذ الناجح للمرحلة الثانية من المبادرة الى توسيع وتعميق المعرفة لدى الشركاء العرب، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية في الدول العربية، وتحسين قدرات المؤسسات في القطاع الحكومي والنظام القضائي. وفي نهاية المطاف، تستطيع المرحلة الثانية من المبادرة أن تكون الأساس القوي لعملية تحديث مستدامة ومستمرة لأنظمة إدارة الحكم في المنطقة وفق المعايير الدولية، مع أخذها خصوصيات الدول بعين الاعتبار. وبحلول عام 2010، سيكون من بين الانجازات المراد تحقيقها، والتي ستشكل المكونات الأساسية لعملية الإصلاح في المستقبل، ما يلي:

- وضع خطوط إرشادية، وأدوات، ومعايير، ومنهجيات تتلائم مع احتياجات الدول العربية، والتي يمكن أن يستخدمها صانعو السياسات في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات.
- نشر "المعرفة التقنية" الخاصة بالمبادرة في مختلف القطاعات وعلى مختلف مستويات الإدارات الوطنية من خلال عملية منتظمة لبناء القدرات ونشاطات التعلّم المشترك.
- قيام نشاطات للتعلّم من النظراء تقوم على مقاييس الإصلاح الدولية ومناقشات السياسات الداخلية، وذلك من أجل تقييم مدى تحقيق تقدّم فعلي في عملية الإصلاح وتحديد خطوات عملية إضافية لتنفيذ الإصلاحات.
- تأمين استمرارية لعملية بناء قدرات المسؤولين الحكوميين من خلال المراكز الإقليمية للتدريب والخبرة، والتي يُعرف عنها إقليميا أنها تقدم خدمات وتقوم بتحليل السياسات على مستوى عال من الجودة.
- إحراز تقدم ملموس في تنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية لمكافحة الفساد، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC.
- إصدار أول سلسلة من البيانات ومؤشرات الجودة الخاصة بكلّ من القطاع الحكومي والنظام القضائي. ويؤدي وجود نظام موثوق به للقياس إلى تحسين عملية صنع القرار القائمة على الأدلة على المستوى الوطني، ويتيح للدول قياس منجزاتها من خلال إجراء المقارنات الدولية.

تعتبر الحكومات والجهات المانحة أن مقاربة المبادرة تشكّل عاملاً أساسياً لتحسين قدرات الدول العربية على وضع سياسات عامة وتنفيذها بنجاح. ستساعد المشاركة القوية من جانب الجهات المانحة في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ومن الدول العربية، في تعميق حوار السياسات الإقليمي؛ وتعزيز التعلّم من النظراء على المستوى الوطني؛ وقياس ورصد التقدم الذي تحقّق، وترسيخ منجزات المبادرة في إطار دائم من المؤسسات الإقليمية مثل مراكز الخبرة الإقليمية والشبكات المتخصصة.